نظرة عامة على احتياجات الحماية في العراق: المراقبة والاتجاهات

تشرين الاول 2023 - اذار 2024

جدول المحتويات

جدول المحتويات 2
المقدمة 3
الخلفية 3
المنهجية 4
النتائج الرئيسية: 5
تحت المجهر: القيود المفروضة على الوصول إلى الهوية القانونية 8
نقص الوثائق 8
الحواجز التي تحول دون الحصول على المساعدة القانونية 8
الاحتياجات القانونية الحالية 9
تحت المجهر: التعليم والمخاوف المتعلقة بالطفل 10
الحصول على التعليم 10
مخاوف حماية الطفل 10
تحت المجهر: حماية الأشخاص ذوي الإعاقة 11
حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات الأساسية 11
المجموعات الاجتماعية ومخاوف السلامة 11
الضعف الاقتصادي والحصول على الدخل 11
الاستنتاجات 12
شكر وتقدير 12

المقدمة

منذ عام 2003، قدمت لجنة الإنقاذ الدولية المساعدة الإنسانية للمجتمعات المتضررة من النزاع في العراق. تقدم لجنة الإنقاذ الدولية حاليا تدخلات متعددة القطاعات لدعم النازحين داخليا والعائدين والمجتمعات المضيفة واللاجئين. تعمل برامج الحماية وسيادة القانون التابعة للجنة الإنقاذ الدولية على حماية حقوق الإنسان ورفاه العراقيين، وكذلك اللاجئين من البلدان المجاورة، في محافظات الأنبار وكركوك ونينوى وديالى وصلاح الدين. ويشمل هذا النهج الشامل رصد الحماية، والنقد مقابل الحماية، والتدريب على التوعية القانونية والدعم، وبناء الوعي والاستجابة لاحتياجات الحماية الفريدة للفئات الضعيفة بما في ذلك النساء والفتيات والنازحين داخليا والأقليات والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. من خلال اعتماد هذا النهج الشامل ، نهدف إلى معالجة التحديات متعددة الأوجه التي تواجهها المجتمعات وتعزيز قدرتها على الصمود والتمكين. تعمل لجنة الإنقاذ الدولية بالتعاون الوثيق مع السلطة التشريعية العراقية والوزارات المعنية وأصحاب المصلحة في قطاع العدل وتقدم الدعم لتعزيز النظام المؤسسي الذي يركز على الانسان كما تعمل لجنة الإنقاذ الدولية مع المفوضية العراقية العليا لحقوق الإنسان ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتقدم الدعم لتعزيز آليات الحماية التي تقودها الحكومة.

يقوم فريق الحماية التابع للجنة الإنقاذ الدولية في العراق بإجراء مراقبة منتظمة في مناطق عمليات لجنة الإنقاذ الدولية لضمان تسجيل احتياجات العائلات والأفراد وأن برامجنا تستجيب للاتجاهات الناشئة في مجال الحماية. وهذه المبادرات مفيدة في ضمان التحديد الدقيق للاحتياجات المتطورة للأسر والأفراد ومعالجتها على وجه السرعة. يقدم هذا التقرير نظرة عامة على البيانات التي تم جمعها من خلال مراقبة الحماية في الربع الرابع من عام 2023 [تشرين الاول – كانون الاول 2023] والربع الأول من عام 2024 [كانون الثاني - اذار 2024]. تساهم هذه النتائج في برامجنا وإثراء مناصرتنا على المستوى بغداد والمحافظات، وكذلك مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال الحماية والجهات الفاعلة الدولية. تلتزم لجنة الإنقاذ الدولية بالعمل جنبا إلى جنب مع المجتمعات والسلطات المحلية والشركاء لضمان رفاهية وكرامة جميع المتضررين من النزاع ، بينما نسعى جاهدين نحو مستقبل أكثر أمنا ومرونة للعراق.

الخلفية

يمر العراق بمرحلة انتقالية صعبة من أزمة إنسانية إلى التعافي بعد انتهاء الصراع، والتي تتسم بانعدام الأمن الاقتصادي الكبير، والنزوح المطول، وضعف الحوكمة، والآثار المتزايدة لتغير المناخ. ولا تزال هذه المسائل المترابطة تشكل عقبات كبيرة أمام استقرار البلد وتنميته.

لا يزال العراق يواجه تحديات إنسانية كبيرة مع وجود ما يقرب من 1.1 مليون نازح و 4.9 مليون عائد[1]. وتشمل التحديات الرئيسية النزوح، ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية، والعقبات الاجتماعية والاقتصادية، واستمرار انعدام الأمن. تشمل قضايا الحماية نقص الوثائق القانونية، والمخاوف المتعلقة بحماية الطفل، والعنف ضد النساء والفتيات. لا يزال الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم وفرص كسب العيش، محدودا، لا سيما في المناطق التي يصعب الوصول إليها. وتشمل الحواجز المخاطر الأمنية المادية، والعقبات البيروقراطية، والقيود الاجتماعية، والاقتصادية. تواجه الفئات السكانية الضعيفة، مثل النساء والأطفال والأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة، مخاطر متزايدة من الاستغلال والعنف والإهمال. وكانت لجنة الإنقاذ الدولية في طليعة التصدي لهذه التحديات، مع تركيز قوي على توفير المساعدة القانونية والحماية للفئات الأكثر ضعفا.

ولا يزال وضع النازحين داخليا في العراق غير مستقر. حيث قررت الحكومة العراقية إغلاق جميع مخيمات النازحين بحلول 30 تموز 2024، مما أدى إلى تعقيد عملية العودة. ولا يزال معظم النازحين داخليا في مخيمات إقليم كردستان العراق، ولا يرغب الكثيرون في العودة إلى مناطقهم الأصلية. هناك عملية عودة قسرية من قبل السلطات، ولا يستطيع العديد من النازحين داخليا العودة إلى مناطقهم الأصلية بسبب العديد من القضايا والتحديات بما في ذلك انعدام الأمن والسلامة في مناطقهم الأصلية، والنزاعات على الملكية التي لم يتم حلها، والمساكن والبنية التحتية المدمرة أو المتضررة، وعدم الوصول إلى الخدمات الأساسية، وفرص كسب العيش المحدودة. بالإضافة إلى ذلك، فإن قضايا التماسك الاجتماعي، بما في ذلك التوترات العرقية والطائفية، تزيد من تعقيد عملية العودة. ونتيجة لذلك، يضطرون إلى العودة إلى مناطق أخرى أو مواقع نزوح غير رسمية. بالإضافة إلى ذلك، هناك عملية عودة من مخيم الهول في شمال شرق سوريا إلى مخيم الجدعة في العراق. ويحتاج هؤلاء العائدون إلى مساعدة ودعم كبيرين. ويرغب الكثيرون في العودة إلى العراق، لكن الإجراءات من السلطات تتأخر بسبب عمليات التدقيق الأمني. وسيبقى هؤلاء العائدون في مخيم الجدعة لمدة ثلاثة أشهر قبل مغادرتهم.

لا يزال المشهد الاقتصادي في العراق مضطربا على الرغم من تصنيفه كدولة ذات الدخل المتوسط المرتفع. وقد أثر انخفاض المساعدات الدولية، وعدم الاستقرار السياسي، والفساد، والاعتماد المفرط على عائدات النفط تأثيرا شديدا على الانتعاش الاقتصادي. ولا تزال البلاد تصارع الفقر، وارتفاع معدلات البطالة، وخاصة بين الشباب، وعدم كفاية فرص كسب الرزق. تنعكس تحديات الحوكمة في العراق في التعقيدات المحيطة بتشكيل الحكومة، وتأثير الديناميات السياسية على العمليات القضائية، والمخاوف المستمرة بشأن الفساد. تواجه البلاد تحديات في تحسين ترتيبها على مؤشر الشفافية الدولي، مع الحاجة إلى بذل جهود مستمرة لمعالجة كفاءة تخصيص الموارد العامة وإدارتها. العراق هو أحد البلدان الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ، حيث يعاني من ارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض هطول الأمطار، والجفاف المكثف، ونقص المياه. وتهدد هذه التحديات البيئية سبل العيش والأمن الغذائي وتزيد من النزوح والتفكك الاجتماعي.

[1] *بيانات مصفوفة تتبع النزوح (DTM) التابعة للمنظمة الدولية للهجرة (IOM) - العراق.*

المنهجية

أجريت تقييمات مراقبة الحماية التي عملت عليها لجنة الإنقاذ الدولية في الفترة من تشرين الاول 2023 إلى اذار 2024 في العراق باستخدام نهج مختلط وهي بمثابة متابعة لتقييم الاحتياجات المنشور في كانون الثاني 2023[2]. تضمنت طرق جمع البيانات المستخدمة خلال هذه الفترة مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين، والمسوحات على مستوى الأسرة، ومناقشات مجموعات التركيز، وتقييمات الملاحظة المباشرة. تهدف هذه المنهجيات إلى جمع معلومات شاملة عن احتياجات الحماية والمخاطر التي يواجهها النازحون والعائدون والمجتمعات المضيفة في 16 موقعا في محافظات الأنبار ونينوى وكركوك وصلاح الدين. وامتدت هذه المواقع المستهدفة لتشمل أربعة مواقع جديدة في محافظة صلاح الدين من جهود رصد الحماية السابقة.

يستند التحليل الوارد في هذا التقرير إلى مجموعات بيانات ليست كبيرة بما يكفي لإثراء الاستنتاجات على مستوى البلد ويجب وضعها في سياقها ضمن جهود الرصد الجارية على المستوى الاتحادي ومستوى المحافظات. ستواصل لجنة الإنقاذ الدولية تحسين العمليات أثناء أنشطة الرصد للوصول إلى جميع المجموعات السكانية داخل مناطق عمليات لجنة الانقاذ الدولية، من أجل أخذ عينات أكثر تمثيلا.

وصلت أنشطة جمع البيانات خلال هذه الفترة إلى مجموعة متنوعة من المشاركين، بما في ذلك الرجال والنساء والفتيان والفتيات من مختلف الأعمار والأعراق وحالات النزوح. يضمن هذا النهج تمثيل وجهات النظر الفريدة للمجموعات المستهدفة. غطى الاستطلاع جوانب مهمة مثل الوصول إلى الموارد الأساسية مثل الخدمات القانونية والتعليم والرعاية الصحية. كما قيمت مدى انتشار المخاطر بما في ذلك عمالة الأطفال والعنف ضد النساء والفتيات، والحواجز التي تحول دون العودة إلى مناطقهم الاصلية، بالإضافة إلى مجالات مواضيعية جديدة بما في ذلك تغير المناخ ومراقبة الحدود.

خارطة تغطية انشطة مراقبة الحماية للجنة الانقاذ الدولية في العراق
تشرين الاول 2023 - أذار 2024

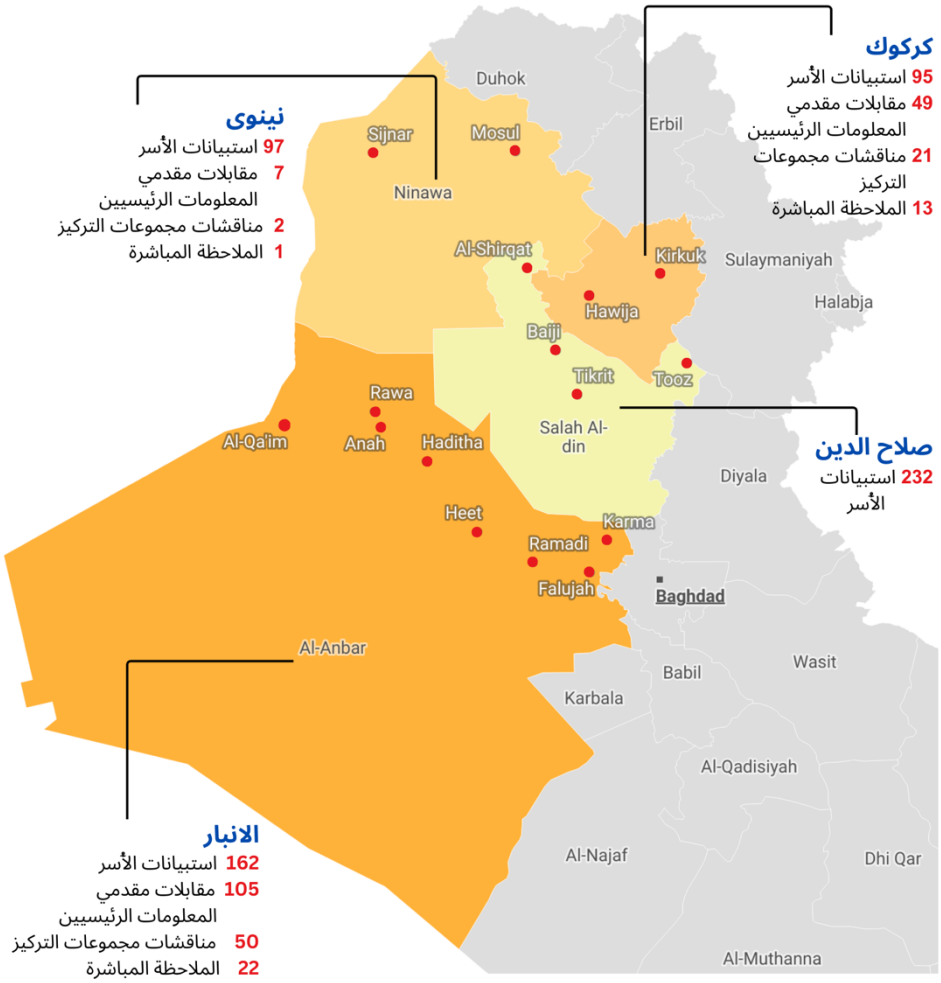

[2] https://reliefweb.int/report/iraq/irc-protection-needs-overview-monitoring-and-trends-april-2023-september-2023-enar

وخلال عملية جمع البيانات، كفل موظفو لجنة الإنقاذ الدولية سرية وأمن بيانات المشاركين. أبلغ جامعو البيانات المشاركين في الاستطلاع والمقابلات والمناقشة بالتدابير المتخذة للحفاظ على أمن البيانات وعدم الكشف عن هويتهم. واستخدمت أساليب جمع مراعية للاعتبارات الثقافية وشاملة، مثل إقران النساء اللاتي أجريت معهن مقابلات مع العدادات وتنظيم مجموعات مفتوحة منفصلة مع الرجال والنساء. تهدف هذه الممارسات إلى خلق بيئة آمنة وشاملة للمشاركين لتبادل خبراتهم ووجهات نظرهم.

أساليب جمع البيانات	الربع الرابع 2023			الربع الاول 2024			المجموع الكلي
	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	
المسوحات على مستوى الأسرة	63	133	196	215	175	390	586
مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين	54	12	66	73	22	95	161
مناقشات مجموعات التركيز	121	138	259 (35 مجموعة)	86	177	263 (38 مجموعة)	522 (73 مجموعة)

الجدول 1: عدد المشاركين في أنشطة رصد الحماية حسب نوع الجنس.

النتائج الرئيسية:

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حددت لجنة الإنقاذ الدولية العديد من العوامل المساهمة في مشهد الحماية والحقوق التي تؤدي إلى التحديات التي يواجهها الأفراد في مجموعات النازحين والعائدين والمجتمع المضيف. وشملت هذه التحديات مجموعة من القضايا، تتراوح بين عدم كفاية الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والمأوى والدعم التعليمي، إلى نقص الوعي فيما يتعلق بالعمليات القانونية المطلوبة للحصول على الوثائق المدنية وغيرها من أوراق الاعتماد الأساسية.

وكانت النتائج الرئيسية، كما ورد من خلال المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين، ومناقشات مجموعات التركيز، والدراسات الاستقصائية كالتالي:

تشرين الاول – كانون الاول 2023

الاحتياجات الأساسية

- أفاد **72**٪ من المشاركين في التقييمات بأنهم يواجهون تحديات في الحصول على الخدمات الأساسية. وكان العائق الرئيسي أمام الحصول على هذه الخدمات هو **ارتفاع تكلفة الخدمات (71٪).**
- **كان دعم سبل العيش** هو أكثر الاحتياجات ذات الأولوية المبلغ عنها بنسبة (**68**٪). وشملت الاحتياجات الأخرى ذات الأولوية التي تم الإبلاغ عنها بشكل متكرر **الرعاية الصحية** بنسبة (**65**٪)، **والغذاء** بنسبة (**45**٪)، والمساعدة **القانونية** بنسبة (**39**٪).
- وكشفت الدراسة أن **80**٪ من الاسر أعربوا **عن عدم وجود مرافق صحية** قريبة من مجتمعاتهم مثل **المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات الطبية**، وأعربت **78**٪ من الاسر عن مخاوفها من نقص **الخدمات الصحية الطارئة** وتوافر **سيارات الإسعاف** داخل مجتمعاتها. وأفاد **20**٪ من الاسر بوجود أحد أفراد الأسرة يعاني من **مرض خطير** أو **حالة طبية مزمنة**.

كانون الثاني - اذار 2024

الاحتياجات الأساسية

- كان هناك **انخفاض** في النسبة المئوية للأسر التي أبلغت عن تحديات في الوصول إلى الخدمات الأساسية من الربع الرابع من عام 2023 إلى الربع الأول من عام 2024 (**72**٪ إلى **52**٪). ومع ذلك، زادت مسألة **التكاليف المرتفعة** كحاجز **بشكل كبير**، مما يشير إلى أنه في حين أن عددا أقل من الاسر بشكل عام يبلغون عن الصعوبات ، فقد أصبح العبء المالي أكثر حدة بالنسبة لأولئك الذين يفعلون ذلك.
- **ظل دعم سبل كسب العيش** على رأس **أولويات الحاجة** في كلا الربعين ولكنه شهد **انخفاضا طفيفا** (من **68**٪ إلى **66**٪). شهدت المساعدة القانونية **زيادة طفيفة** (من **39**٪ إلى **41**٪) ، وبرز تعويض الإسكان والأراضي والممتلكات كأولوية **مهمة جديدة** (**39**٪) ، مما يسلط الضوء على احتياجات المجتمع المتطورة.
- كان هناك **انخفاض كبير** في الاسر التي أبلغت عن نقص في **خدمات الطوارئ** من الربع الأخير (من **78**٪ إلى **39**٪). وقد يشير ذلك إلى **تحسينات** في **توافر الخدمات الصحية أو الوعي** بها. قد يعكس الانخفاض الكبير في تحديات الخدمات الصحية المبلغ عنها أيضا التغييرات في تركيز المسح لأنه يأتي في الغالب من المواقع المستهدفة الجديدة المدرجة لرصد الحماية في محافظة صلاح الدين.

التهجير والعودة

- **84**٪ من العائدين عادوا طواعية إلى مناطقهم الاصلية، وكانت العوامل الأكثر تأثيرا على عودة الأسر إلى مناطقهم الاصلية هي: **نقص فرص العمل** في منطقة النزوح (تصل إلى **81**٪)، **وعدم القدرة على الوصول إلى الضروريات الأساسية** في منطقة النزوح (52٪)، وعدم **القدرة على تحمل الإيجار** في منطقة النزوح (**68**٪).

- **78**٪ من العائدين يشعرون بقبول المجتمع بعد العودة من النزوح. ذكر (**4**٪) فقط من العائدين أنهم واجهوا **مشاكل مع المجتمع المضيف** فيما يتعلق بعودتهم، مثل **النزاعات** بين المجتمع المضيف والعائدين من المخيمات، **وصعوبة العثور على منزل مستأجر** بإيجار مناسب، وعدم **إصدار وثائق قانونية.**

- من بين النازحين داخليا، أفاد (**64**٪) بعدم **رغبتهم في العودة** إلى مناطقهم الاصلية كانت العقبات المحددة المتعلقة بالحماية التي تحول دون العودة مرتفعة، وكانت أكثر العوائق المبلغ عنها هي الافتقار **للمأوى والسكن** في منطقة الأصل (حتى **81**٪)، **والافتقار إلى خيارات سبل العيش** في منطقة الاصل (حتى **59**٪)، **وعدم الوصول إلى الخدمات الأساسية** في منطقة الاصل (حتى **41**٪)، ونقص **الوثائق المدنية** (حتى **37**٪) كذلك **للتوترات المجتمعية** في منطقة الاصل.

- (**16**٪) من المشاركين أبلغوا عن **مخاطر الإخلاء** داخل مجتمعاتهم خلال الأشهر الثلاثة السابقة. وأظهرت محافظة **الأنبار** معدلات أعلى من مخاطر الإخلاء خلال هذه الفترة، (**21**٪)، وتحديدا في **قضاء** القائم والفالوجة.

- لاحظ ما يقرب من **16**٪ من مقدمي المعلومات الرئيسيين قضايا **التماسك الاجتماعي بين العائدين / النازحين داخليا والمجتمعات المضيفة** في الأشهر الثلاثة الماضية. وتشمل هذه المشاكل التوترات مع العائلات العائدة من المخيمات. وغالبا ما تدور هذه النزاعات حول إعادة إدماج العائدين في مناطقهم الاصلية، مما يؤدي إلى مشاكل مستمرة ويؤثر على التماسك المجتمعي العام.

المساعدة القانونية

- **أفاد 27**٪ من المشاركين بفقدان الوثائق المدنية الرئيسية. وجاءت أنواع الوثائق المفقودة السائدة على النحو التالي: **هوية الاحوال المدنية** بنسبة (**42**٪)، و**البطاقات الموحدة** بنسبة (**33**٪) للمستفيدين الذين يملكون مسبقا هوية الأحوال المدنية وشهادة الجنسية، وبطاقات **السكن** بنسبة (**21**٪).

- لا يزال الوصول إلى **الخدمات القانونية** يمثل تحديا للعديد من السكان المستضعفين في العراق، بسبب **نقص الموارد المالية لتغطية الرسوم القانونية ورسوم النقل (92**٪)، **ونقص مقدمي خدمات المساعدة القانونية الموثوق بهم (36**٪)، وغياب **الوثائق اللازمة** لإصدار وثائق مدنية أخرى (**29**٪).

التهجير والعودة

- كان هناك **تحول ملحوظ** في **العوامل المؤثرة**. وفي حين **ارتفعت نسبة عدم القدرة على تحمل الإيجار زيادة طفيفة** (من **68**٪ إلى **69**٪)، شهد نقص فرص العمل **انخفاضا كبيرا** (من **81**٪ إلى **68**٪). وارتفعت صعوبة الحصول على الضروريات الأساسية **بشكل كبير** (من **52**٪ إلى **67**٪)، مما يشير إلى أن الوصول إلى الخدمات الأساسية أصبح **قضية أكثر بروزا**.

- هناك **انخفاض كبير** في نسبة النازحين **غير الراغبين** في العودة (من **64**٪ إلى **42**٪)، مما يشير إلى تحسن الظروف أو تغييرات في التصور. ومع ذلك، فإن أسباب عدم الرغبة تظهر نسبا عالية من الافتقار **للمأوى** وموارد **الدخل**، مما يشير إلى أن هذه **لا تزال قضايا رئيسية.**

- هناك زيادة كبيرة في تهديدات الإخلاء عن الربع السابق (من **16**٪ إلى **25**٪)، مما يشير إلى تزايد **عدم الاستقرار** في **أمن المساكن**.

- هناك **انخفاض طفيف** في قضايا التماسك الاجتماعي المبلغ عنها (من **16**٪ إلى **13**٪). بيد أن طبيعة المشاكل، ولا سيما **التمييز** وإساءة **المعاملة ضد الفئات الضعيفة**، تؤكد الحاجة إلى تركيز الجهود لتعزيز الاندماج الاجتماعي وحماية السكان الضعفاء.

المساعدة القانونية

- انخفضت نسبة الاسر الذين يفتقرون إلى الوثائق المدنية الرئيسية **بشكل طفيف** من **27**٪ إلى **25**٪. ومع ذلك، كان هناك تحول في أنواع الوثائق المفقودة، حيث **أصبحت** البطاقات الموحدة **هي الوثيقة الأكثر شيوعا** في الربع الأول من عام 2024 (من **33**٪ إلى **51**٪) ، بينما انخفضت نسبة هوية الاحوال المدنية المفقودة **بشكل كبير**.

- ظلت **الحواجز المالية تشكل التحدي الرئيسي** في الحصول على الخدمات القانونية، على الرغم من **حدوث انخفاض طفيف** (من **92**٪ إلى **89**٪). ومع ذلك، كانت هناك **زيادة** في الحواجز المبلغ عنها المتعلقة بنقص **المعلومات عن الخدمات القانونية** وعدم **كفاية الخدمات الصديقة للمرأة**، مما يبرز التحديات الناشئة في إمكانية الوصول إلى الخدمات القانونية.

- ازداد الطلب على **خدمات الأحوال الشخصية وقانون الأسرة بشكل طفيف**، ليصبح **الأولوية القصوى** في الربع الأول من عام 2024. انخفضت الحاجة إلى خدمات الهوية **والوثائق المدنية**، ولكنها **ظلت كبيرة**. ارتفعت أهمية قضايا الإسكان والأراضي والملكية وتعويضات الحرب، مما يشير إلى زيادة التركيز على الممتلكات والاحتياجات القانونية المتعلقة بالتعويضات.

- كانت خدمات المساعدة القانونية الأكثر احتياجا في المناطق المستهدفة هي **86٪ خدمات الهوية والوثائق المدنية،** و **82٪ خدمات الأحوال الشخصية وقانون الأسرة** ، بالإضافة إلى ذلك ، تم تحديد قضايا **الإسكان والأراضي والملكية** و**تعويضات الحرب** الأخرى كاحتياجات قانونية كبيرة ، تشكل **53٪** من الاحتياجات القانونية المبلغ عنها.

- من بين إجمالي الاسر الذين تمت مقابلتهم، **كشف 60٪** أنه لم يتم تسجيل **أي** من أفراد أسرهم لدى **وزارة الهجرة والمهجرين ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية** من أجل الرعاية الاجتماعية. يمكن أن يعزى هذا النقص في التسجيل إلى عدة عوامل. **تم الإبلاغ عن** رفض **31٪ من التسجيلات،** ولا تزال **27٪** من التسجيلات **معلقة،** وتلعب القيود المالية دورا أيضا، حيث **لا يستطيع 23٪ تحمل الرسوم القانونية ورسوم النقل** المطلوبة للتسجيل، و15٪ **محدودية الوعي** فيما يتعلق بإجراءات وسياسات مديريات وزارة الهجرة والمهجرين ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وتشمل العوامل المتبقية **عدم الارتياح لمشاركة المعلومات** مع وزارة الهجرة والمهجرين ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ونقص **المعرفة.**

زيادة نقاط الضعف

- **أفاد 20٪** من المشاركين أنهم يرون الوضع الأمني **غير آمن** في مجتمعاتهم. وكانت العوامل الرئيسية المساهمة في هذا التصور هي **وجود الجماعات المسلحة (81٪)** وحالات **التوتر المجتمعي أو العنف (69٪).** علاوة على ذلك، أفاد (39٪) من هذه المجموعة أن شعورهم بعدم الأمان مرتبط بالمخاطر المتزايدة للعنف **ضد النساء والفتيات وإساءة معاملة الأطفال واستغلالهم.**

- **كان 55٪** من المشاركين على دراية **بالأطفال في سن المدرسة** دون سن 18 عاما المنخرطين في **عمالة الأطفال،** مما قد يؤثر على تعليمهم ورفاههم.

- الفتيات معرضات لخطر عدم الذهاب إلى المدرسة لأسباب مختلفة مثل **الافتقار إلى القدرة المالية، والزواج المبكر، ونقص الوثائق المدنية، والأعراف الاجتماعية العرفية، وعمالة الأطفال، والمخاوف المتعلقة بالسلامة وإمكانية الوصول، وإعطاء الأولوية لتعليم الأولاد.**

تأثير تغير المناخ

- تأثرت غالبية كبيرة (65٪) من المستجيبين أو معارفهم بشكل مباشر بالكوارث أو تغير المناخ. الآثار السائدة نفسية، بما في ذلك التوتر والقلق، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات البيئية التي تعاني منها. أدت المشكلات المتعلقة **بجودة مياه الشرب** وعدم **كفاية الري** للزراعة بسبب الجفاف المستمر وانخفاض هطول الأمطار إلى انخفاض كبير في مستويات المياه في الأنهار الرئيسية مثل دجلة والفرات خلال العام الماضي. تزيد هذه التحديات المتعلقة بالمياه من آثار الصحة العقلية، حيث تواجه المجتمعات حالة من عدم اليقين والتوتر بشأن إمدادات

- كان هناك **انخفاض طفيف** في النسبة المئوية للأسر غير المسجلين أي فرد من أفراد الأسرة لدى **وزارة الهجرة والمهجرين ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية** (من 60٪ إلى 55٪). تحول السبب الرئيسي إلى **التسجيلات المعلقة،** والتي **زادت بشكل كبير** (من 27٪ إلى 51٪). وشهدت **القيود المالية وحالات رفض التسجيل انخفاضا،** مما يشير إلى بعض التحسينات في الاجراءات، ولكنه يسلط الضوء على التأخيرات المستمرة والثغرات في المعلومات.

زيادة نقاط الضعف

- هناك **انخفاض طفيف** في نسبة المشاركين الذين يشعرون **بعدم الأمان** (من 20٪ إلى 18٪). ولا يزال **وجود الجماعات المسلحة والتوترات المجتمعية أو العنف** يشكلان المخاوف الرئيسية، وإن كان كلا العاملين قد شهدا **انخفاضا طفيفا**. ومع ذلك، **زادت** المخاوف المتعلقة **بالعنف ضد النساء والفتيات وإساءة معاملة الأطفال** بشكل كبير (من 39٪ إلى 50٪)، مما يشير إلى تزايد الوعي أو زيادة حالات هذه القضايا.

- قد **زاد الوعي بعمالة الأطفال** (من 55٪ إلى 59٪)، مما يشير إلى أن القضية قد تصبح أكثر انتشارا أو أن حملات التوعية تجعل المزيد من الناس أكثر وعيا بهذه المشكلة.

- زادت نسبة المستجيبين الذين أدركوا **التحديات التي تواجه الفتيات** في الالتحاق بالمدارس **زيادة كبيرة (64%)**. لا تزال العقبات التي تم تحديدها ثابتة، المتضمنة **القيود المالية، والزواج المبكر، ونقص الوثائق المدنية** كونها قضايا بارزة. ولا تزال المخاوف المتعلقة بالسلامة والأعراف الاجتماعية العرفية تؤدي **أدوارا هامة** في إعاقة تعليم الفتيات.

تأثير تغير المناخ

- وبالمقارنة مع الربع السابق، هناك **انخفاض طفيف** في النسبة المئوية للمستجيبين المتأثرين بشكل مباشر بتغير المناخ (من 65٪ إلى 47٪). وهذا يشير إلى **تباين موسمي** محتمل أو **تحسينات في القدرة على الصمود** أو الإبلاغ.

- هناك **زيادة ملحوظة** في **النزوح** (من 18٪ إلى 40٪) **وفقدان سبل العيش** (من 36٪ إلى 78٪)، مما يشير إلى أن **شدة الآثار** قد **ترتفع.**

- ازداد **الوعي** بإمكانية الانتقال **بسبب المخاوف المناخية** (من 24٪ إلى 35٪)، مما يشير إلى تزايد القلق أو الاعتراف بالحاجة إلى إعادة التوطين.

المياه والإنتاجية الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، شهد العراق أيضا موجات حر شديدة، حيث ارتفعت درجات الحرارة إلى أكثر من 50 درجة مئوية في بعض المناطق، مما ساهم بشكل أكبر في ندرة المياه وزيادة الضائقة النفسية. وهذا يشير إلى أن ندرة المياه والصحة العقلية هي مخاوف أساسية متشابكة مدفوعة بأزمة المناخ المستمرة.

- ومن بين المتضررين من تغير المناخ، عانى **18٪ منهم من النزوح**. وفي حين أن النزوح ليس التأثير الأكثر شيوعا، إلا أنه لا يزال يمثل مشكلة كبيرة، حيث يؤثر على ما يقرب من خمس المتضررين من تغير المناخ.
- **24**٪ من المستجيبين على دراية بأفراد المجتمع **الذين يفكرون في الانتقال** بسبب مخاوف تغير المناخ. ويشير ذلك إلى احتمال زيادة النزوح مع اشتداد الآثار المناخية.

تحت المجهر: القيود المفروضة على الوصول إلى الهوية القانونية

تسلط بيانات مراقبة الحماية الصادرة عن لجنة الإنقاذ الدولية من تشرين الاول 2023 إلى أذار 2024 الضوء على التحديات الكبيرة التي تواجهها الاسر في العراق فيما يتعلق بالوصول إلى الهوية القانونية والوثائق.

نقص الوثائق

ووفقا لبيانات مراقبة الحماية، فإن **26**٪ من الأسر في المناطق المستهدفة **يفتقرون إلى الوثائق المدنية الرئيسية**، مع كون **البطاقة الموحدة** وبطاقة **الأحوال المدنية** هي الوثائق الأكثر غيابا، مما يؤثر على هذه الاسر. هذه الوثائق أساسية للتحقق من الهوية والوصول إلى الخدمات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك ، تفتقر الاسر إلى **بطاقات السكن** ، والتي تعتبر ضرورية لإثبات الإقامة. الافتقار الى **البطاقات التموينية** يؤثر على الاسر، حيث يعيق الوصول إلى الغذاء المدعوم من الحكومة وغيرها من الضروريات. **شهادات الميلاد** وإثبات **الميلاد** مفقودة في الاسر ، مما يؤثر على الهوية القانونية والوصول **إلى التعليم** والخدمات **الصحية**. تشمل الوثائق المهمة الأخرى المفقودة **عقود الزواج وجوازات السفر** ومختلف **وثائق تسجيل الصحة العامة** المتعلقة بالولادة والوفاة.

الحواجز التي تحول دون الحصول على المساعدة القانونية

إن الوصول إلى الخدمات القانونية في العراق محدود للغاية بسبب العديد من العوامل، مما يخلق حواجز كبيرة أمام المجتمعات. ومن الواضح من الآراء التي تم جمعها، أن العقبات المالية والهيكلية هي السائدة.

أولا، تمثل رسوم النقل المرتفعة الثمن عقبة رئيسية، خاصة بالنسبة للأفراد في المناطق النائية أو المحرومة من الخدمات، في هذه المناطق ، يمكن أن تكون التكاليف أعلى بكثير بسبب ضرورة استخدام المركبات الخاصة أو السفر لمسافات طويلة والتي تتراوح ، في المتوسط ، بين 25 دولارا و 40 دولارا. التكاليف المرتفعة المرتبطة بالسفر إلى مقدمي الخدمات القانونية تجعل من الصعب على الكثيرين الحصول على المساعدة القانونية اللازمة. ومما يضاعف من هذه المشكلة الافتقار إلى القدرة المالية لتغطية الرسوم القانونية. كثير من الأفراد ببساطة لا يملكون الموارد اللازمة لدفع ثمن الخدمات القانونية، والتي يمكن أن تكون مكلفة. هذا الحاجز المالي واسع الانتشار، ويؤثر على الناس عبر مختلف الفئات السكانية والمناطق، ويحد بشكل كبير من قدرتهم على الوصول إلى العدالة.

وثمة عائق رئيسي آخر يتمثل في الافتقار إلى المعلومات والمعارف المتعلقة بالإجراءات والخدمات القانونية. يفتقر جزء كبير من المجتمع إلى الوعي أو الفهم للخدمات القانونية المتاحة وكيفية الوصول إليها. هذه الفجوة المعرفية تمنع الناس من طلب المساعدة حتى عندما تكون متاحة. علاوة على ذلك ، هناك نقص في مقدمي الخدمات القانونية الموثوق بهم داخل العديد من المجتمعات. إن عدم وجود مقدمي خدمات جديرين بالثقة ويمكن الاعتماد عليهم يعني أن الأفراد غالبا ما لا يكون لديهم مكان يلجأون إليه للحصول على المساعدة القانونية. بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الخدمات القانونية ليست مصممة لتكون متاحة أو حساسة لاحتياجات المرأة، مما يخلق المزيد من الحواجز أمامها في الحصول على المساعدة القانونية.

كما أن المسائل الإجرائية والمنهجية ضمن الإطار القانوني تشكل تحديات كبيرة. إن التأخير غير المعقول في إتمام الإجراءات القانونية هي تجربة شائعة، وغالبا ما تعزى إلى التمييز والوساطة والرشوة داخل الإدارات الحكومية. تتأثر مستندات محددة، مثل شهادات الميلاد وشهادات الوفاة والبطاقة الموحدة، بشكل خاص بهذه التأخيرات. إن تعقيد الإجراءات القانونية، إلى جانب التحديات الإجرائية التي تواجهها

المؤسسات الحكومية، يزيد من تعقيد الأمور، مما يجعلها تحديا مستمرا لأولئك الذين يلتمسون المساعدة القانونية. ويمكن أن تؤدي القضايا المنهجية، بما في ذلك المخاوف بشأن الإنصاف والشفافية، إلى تأخيرات ومعاملة غير متسقة للأفراد، مما يزيد من التحديات التي يواجهونها.

وتضيف المخاوف الأمنية مستوى آخر من الصعوبة، لا سيما في مناطق الصراع أو ما بعد الصراع حيث تكون متطلبات التصريح الأمني أكثر صرامة. يمكن أن تمنع هذه التصاريح الأفراد من الوصول إلى الخدمات القانونية. بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب السلطات القانونية أو القضائية في بعض المناطق يجعل من المستحيل على السكان الوصول إلى الخدمات القانونية محليا.

يمثل الوصول إلى مراكز الشرطة والمديريات الحكومية والمحاكم صعوبات كبيرة بسبب مزيج من المسافة وتكاليف النقل والإجراءات الأمنية والحواجز الاجتماعية. إن المسافات الطويلة من المناطق السكنية أو مجمعات النازحين إلى هذه الإدارات القانونية تتطلب النقل الذي لا يستطيع الكثيرون تحمله. تخلق التدقيقات والإجراءات الأمنية عقبات إضافية، خاصة بالنسبة لأولئك الذين لديهم مخاوف أمنية. وتزيد العادات الثقافية والاجتماعية من تعقيد الوصول، لا سيما بالنسبة للنساء اللواتي يواجهن التحرش والرفض المجتمعي. تؤثر قضايا إمكانية الوصول المادي أيضا على الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يضيف مستوى آخر من الصعوبة.

"تشكل رسوم النقل والحاجة إلى زيارات متكررة للدوائر القانونية عقبات رئيسية. لا يستطيع الكثير منا تحمل تكلفة السفر لمسافات طويلة عدة مرات".

مناقشات مجموعات التركيز: الأنبار، عانة

عند طلب المساعدة أو المعلومات القانونية، يلجأ الأفراد في المقام الأول إلى المنظمات غير الحكومية، الدولية والمحلية على حد سواء، للحصول على الدعم. المحامون هم مصدر آخر للمساعدة ، على الرغم من أن التكاليف المرتبطة بتوظيفهم يمكن أن تكون باهظة بالنسبة للكثيرين. كما يقدم قادة المجتمع، مثل المختار، الدعم في بعض الحالات. ومع ذلك، لا يطلب الكثير من الناس المساعدة بسبب القيود المالية أو عدم الثقة في المنظومة أو عدم معرفة إلى أين يتجهون للحصول على المساعدة. ويشير ذلك إلى الاعتماد على الشبكات غير الرسمية والمنظمات غير الحكومية للحصول على الدعم القانوني، مما يسلط الضوء على الثغرات في الخدمات القانونية التي يمكن الوصول إليها وبأسعار معقولة.

"نحن نعتمد على المنظمات، سواء المنظمات غير الحكومية الدولية أو المحلية، للحصول على المساعدة القانونية. إنهم يقدمون خدمات لا يمكننا الوصول إليها بطريقة أخرى".

مناقشات مجموعات التركيز للنازحين: الأنبار، الفلوجة، المساكن واطنة الكلفة

الاحتياجات القانونية الحالية

الخدمات القانونية المطلوبة في المجتمع متنوعة وتشمل العديد من المجالات الحيوية. تركز الاحتياجات القانونية السائدة على **قانون الأحوال الشخصية والأسرة**، بما في ذلك قضايا مثل تسجيل المواليد، وتشابه الأسماء، والزواج، والطلاق، والوفاة، والميراث. يحتاج جزء كبير من المجتمع إلى المساعدة في هذه الجوانب الأساسية للحياة الشخصية والأسرية.

مجال آخر ذو أولوية عالية هو **الهوية والوثائق المدنية** ، والتي تشمل الحصول على وثائق الهوية أو تجديدها. هذه الوثائق ، مثل البطاقات الوطنية الموحدة وبطاقات الإقامة والبطاقات التموينية وشهادات الميلاد وشهادات الوفاة وإثبات النسب ضرورية للوصول إلى الخدمات المختلفة مثل الرعاية الصحية والتعليم ومزايا الرعاية الاجتماعية وممارسة الحقوق. إن الحاجة إلى الوثائق المدنية أمر بالغ الأهمية ، لأن هذه الوثائق ضرورية للحياة القانونية واليومية للأفراد.

يمثل الإسكان والأراضي والممتلكات وتعويضات الحرب أيضا احتياجات قانونية كبيرة. وتتناول هذه الخدمات قضايا الملكية والتعويض عن الأضرار المتكبدة بسبب النزاع، بما في ذلك النزاعات على ملكية الممتلكات، وحقوق الأراضي، والمطالبات بالتعويض عن الخسائر المتصلة بالحرب. تسلط الطبيعة المتشابكة لقضايا الإسكان والأراضي والملكية مع الوثائق المدنية والأحوال الشخصية الضوء على تعقيد الاحتياجات القانونية في هذا المجال.

الاحتجاز والاختفاء القسري هما مجالان إضافيان يحتاجان إلى خدمات قانونية، مما يعكس المخاوف بشأن الأفراد الذين قد يكونون محتجزين أو مفقودين بشكل غير قانوني. وعلى الرغم من أن هذه المسائل لا تزال تتطلب الاهتمام نظرا لطبيعتها الخطيرة، على الرغم من قلة ذكرها.

وأنواع المعلومات المتعلقة بالمساعدة والحماية القانونيتين التي يحتاج إليها الأفراد أكثر من غيرها متنوعة وشاملة. هناك طلب كبير على المعلومات الإجرائية التفصيلية حول الحصول على الوثائق المدنية، وتأمين التعويضات، والحصول على الاستشارات القانونية. على وجه التحديد ، يحتاج الأفراد إلى إرشادات حول عمليات الحصول على شهادات الميلاد وشهادات الوفاة وإثبات النسب والبطاقات الموحدة ، بالإضافة إلى إصدار بطاقات الإقامة وبيانات الميلاد. كما أن المعلومات المتعلقة بعمليات التعويض، ولا سيما فيما يتعلق بإعادة بناء المنازل وإصلاحها، مطلوبة بشدة، مما يشير إلى الحاجة إلى آليات للانتصاف المالي لمعالجة الخسائر الكبيرة في الممتلكات.

إن الاستشارات القانونية العامة ضرورية للتعامل مع مختلف القضايا المتعلقة بالوثائق المدنية والأحوال الشخصية. بالإضافة إلى ذلك، هناك اهتمام قوي بفهم حقوق المواطنين والآليات المتاحة لتقديم الشكاوى والحصول على التمثيل القانوني. ومطلوب أيضا موارد للتوعية والتثقيف بشأن حقوق المرأة، وحقوق الإنسان، والزواج المبكر، والتنمية الذاتية، مما يؤكد أهمية معالجة القضايا الاجتماعية والقانونية الأوسع نطاقا. وأخيرا، هناك حاجة إلى معلومات عن عمليات التجنيس وإثبات النسب، مع تسليط الضوء على السيناريوهات القانونية المعقدة التي يواجهها الأفراد في هذا السياق.

تحت المجهر: التعليم والمخاوف المتعلقة بالطفل

خلال الفترة من تشرين الاول 2023 إلى أذار 2024، سلط تقييم لجنة الإنقاذ الدولية الضوء على عوائق كبيرة أمام التعليم لكل من الأولاد والبنات. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز التعليم، فإن القيود المالية، والأعراف الثقافية، والمخاوف المتعلقة بالسلامة، وأوجه القصور في البنية التحتية لا تزال تعوق قدرة الأطفال على الالتحاق بالمدارس والاستفادة منها. وتتشابك المخاوف المتعلقة بحماية الطفل داخل المجتمع ارتباطا عميقا بالمصاعب الاقتصادية والممارسات الثقافية. عمالة الأطفال وزواج الأطفال من القضايا السائدة التي تؤثر بشكل كبير على رفاهية الأطفال ونمائهم.

الحصول على التعليم

تعليم البنين

يكشف تعليم الأولاد في الأسر التي شملها الاستطلاع أن **45%** من الفتيان في سن المدرسة **يذهبون إلى المدرسة بشكل كامل**، وإن **35%** **يذهبون جزئيا** فقط، و20% **لا يذهبون على الإطلاق**، مما يشير إلى وجود فجوات كبيرة في الوصول إلى التعليم. غالبية الأسر (**76**٪) لديها ولد واحد أو ولدان فقط يذهبان إلى المدرسة، مما يشير إلى محدودية الموارد للأسر الكبيرة. ويتمثل التحدي الرئيسي في **الافتقار إلى الوسائل المالية والمادية** لدعم الالتحاق بالمدارس، حيث تكافح العديد من الأسر لتحمل التكاليف المرتبطة بالنقل. في بعض المناطق، لا تتوفر وسائل النقل العام، مما يستلزم وسائل النقل الخاصة لأن المدارس بعيدة عن المجتمعات. بالإضافة إلى رسوم النقل ، هناك احتياجات مادية إضافية مثل الزي الرسمي والكتب وغيرها من الإمدادات التي لا تستطيع الأسر ذات الدخل المنخفض تحملها. هذه التكاليف الإضافية يمكن أن تمنع الأطفال من الذهاب إلى المدرسة بانتظام أو على الإطلاق. تليها ضرورة **مساعدة الأولاد للأسر على كسب لقمة العيش** ، والقضايا المتعلقة بنقص **الوثائق المدنية**. تزيد المخاوف المتعلقة بالسلامة وإمكانية الوصول ، إلى جانب نقص أعضاء هيئة التدريس وعدم كفاية المناهج الدراسية ، من هذه التحديات. بالإضافة إلى ذلك، يواجه الأولاد صعوبات بسبب تضرر المدارس أو تدميرها.

تعليم الفتيات

وبالنسبة للفتيات، فإن أنماط الحضور التعليمي متشابهة ولكنها أقل قليلا من الفتيان، حيث **يذهب** 42٪ **بشكل كامل، و 34٪ جزئيا**، و **24٪ لا يذهبون على الإطلاق**. ومعظم الأسر (**66%**) لديها فتاة أو اثنتان تذهبان إلى المدرسة. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه الفتيات **في القيود المالية**، على الرغم من أن **العوامل الثقافية** تلعب دورا هاما، حيث تتسرب **41**٪ من الفتيات من المدارس بسبب توقعات الزواج المبكر والأعراف الاجتماعية، والفتيات يتسربن عادة من المدرسة بين سن 12 و17 عاما. تترك العديد من الفتيات المدرسة أثناء الانتقال من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي ، عادة في الصفوف من 7 إلى 9. وهذه الفترة حرجة لأن الضغوط الثقافية والاقتصادية غالبا ما تشتد، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التسرب بين الفتيات مقارنة بالفتيان. بالإضافة إلى ذلك، تواجه الفتيات مشاكل بسبب **نقص الوثائق المدنية**، وتعطي الأسر **الأولوية لتعليم الأولاد**. كما تساعد الفتيات الأسر ماليا ويواجهن مخاوف تتعلق بالسلامة سواء في الوصول إلى المدارس أو داخلها. كما أن النقص في أعضاء هيئة التدريس من الإناث والافتقار إلى المناهج الدراسية الشاملة يزيد من إعاقة تعليمهن، إلى جانب المسؤوليات عن أفراد الأسرة الأصغر سنا أو المسنين.

مخاوف حماية الطفل

عماله الاطفال

لا تزال عمالة الأطفال مصدر قلق كبير في المجتمع، حيث أفاد ما يقرب من **18**٪ من العائلات أن الأطفال في سن المدرسة يعملون. هذه المشكلة معترف بها على نطاق واسع داخل المجتمعات المستهدفة، حيث أن ما يقرب من (**96**٪) من مقدمي المعلومات الرئيسيين على دراية بوجود الأطفال دون سن 18 عاما الذين يعملون في مختلف الاعمال. تمتد قضية عمالة الأطفال على نطاق عمري واسع، وعادة ما تشمل الأطفال من سن 6 إلى 17 عاما، مع تركيز ملحوظ للعمل بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و 14 عاما. وتتنوع أنواع الاعمال التي يقوم بها هؤلاء الأطفال. غالبا ما يشارك الأولاد في العمل الذي يتطلب جهدا بدنيا وفي الهواء الطلق مثل **البناء والزراعة** والعمل **اليومي**. وقد يشاركون أيضا في **المتاجر** و**الأسواق** وأشكال العمل الأكثر خطورة مثل **الارتباط بالجماعات المسلحة**. ومن ناحية

أخرى، من المرجح أن تشارك الفتيات في **الأعمال المنزلية** والأدوار التي قد لا تزال خطرة ولكنها غالبا ما تكون في الداخل. يتضمن ذلك مهام مثل التنظيف والطهي والأعمال المنزلية الأخرى. قد تعمل الفتيات أيضا في **المتاجر** و**الأسواق** ، لكنهن أقل انخراطا في أنشطة شاقة جسديا أو خطرة بشكل علني مقارنة بالأولاد. ومع ذلك، يمكن العثور على كل من الفتيان والفتيات في أنشطة غير قانونية ، مثل **التسول في الشوارع والسرقة** و**الاتجار بالمخدرات** ، على الرغم من أن تفاصيل مشاركتهم يمكن أن تختلف حسب الموقع وديناميكيات المجتمع. التمييز في أنواع العمل هو انعكاس للمعايير المجتمعية والأدوار الاجتماعية ، والتي تؤثر على الفرص والتوقعات الموضوعة على الأولاد والبنات في هذه المجتمعات. تنتشر عمالة الأطفال بسبب الفقر ونقص مصادر الدخل، لا سيما في الأسر التي تعيلها نساء أو بدون معيل آخر. من الصعب السيطرة على الضرورة المالية التي تدفع هذه الممارسة ، حيث تعتمد العديد من العائلات على عمالة الأطفال لتلبية احتياجاتهم الأساسية. والطابع الواسع الانتشار لهذه المسألة هو نتيجة للصعوبات الاقتصادية والافتقار إلى آليات تنظيمية فعالة لحماية هؤلاء الأطفال الضعفاء.

زواج الأطفال

زواج الأطفال هو مصدر قلق بالغ آخر داخل المجتمع. الوعي بزواج الأطفال الذي يشمل الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 18 عاما مرتفع ، حيث أقر **89**٪ من المشاركين بانتشاره. لا يزال زواج الأطفال يمثل مشكلة كبيرة، لا سيما التي تؤثر على الفتيات. ويتزوج عدد كبير من الفتيات قبل بلوغهن سن 18 عاما، وكثيرا من الفتيات يتعرضن للزواج قبل بلوغهن سن 15 عاما. بالإضافة إلى ذلك، فإن الزيجات غير المسجلة، والتي غالبا ما تكون طقوس دينية، تشمل نسبة ملحوظة من الفتيات دون سن 14 عاما، مما يزيد من المشكلة بسبب عدم الاعتراف القانوني بهذه الزيجات وحمايتها. وهذه الممارسة، وإن تفاوتت في مداها، تعزى في المقام الأول إلى **المصاعب الاقتصادية** و**العادات الثقافية**. زواج الأطفال أكثر شيوعا في المناطق الريفية وبين الأسر المحرومة اقتصاديا. غالبا ما ينظر إليها على أنها وسيلة لتخفيف الأعباء المالية، وتعتبر أحيانا ممارسة عادية ولا ينظر إليها على أنها ضارة ضمن معايير مجتمعية معينة.

احتياجات الأطفال الفورية

الاحتياجات الفورية للأطفال في المجتمع متنوعة وملحة. هناك ضرورة لزيادة **الوصول إلى التعليم والحماية والأنشطة الترفيهية** و**الاحتياجات الأساسية** مثل المأوى والغذاء والمواد غير الغذائية. ومع ذلك، هناك نقص حاد في المساحات والخدمات المخصصة للأطفال. أبلغ معظم أفراد المجتمع عن عدم وجود مساحات / خدمات متاحة أو يمكن الوصول إليها للأطفال ، حيث ذكر البعض أماكن ترفيهية محدودة للشباب فقط. ويؤدي الافتقار إلى بيئات آمنة وداعمة إلى تفاقم ضعف الأطفال ويحد من فرصهم في النمو الصحي.

تحت المجهر: حماية الأشخاص ذوي الإعاقة

يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة في المجتمع تحديات متعددة الأوجه. وتشمل هذه العوائق الكبيرة التي تحول دون الحصول على الخدمات الأساسية، والمخاوف المتفشية المتعلقة بالسلامة، والضعف الاقتصادي الشديد.

حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات الأساسية

يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة حواجز كبيرة في الوصول إلى الخدمات الأساسية. ويتمثل التحدي الرئيسي في نقص الوعي بالاحتياجات المحددة للأشخاص ذوي الإعاقة. ويتفاقم هذا الجهل بسبب الافتقار إلى البنية التحتية المادية القابلة للوصول اليها، وهو ما تم تحديده كمشكلة حرجة. وتمثل المعاملة التمييزية مشكلة أخرى متفشية تؤثر على السكان ذوي الاعاقة. وغالبا ما يتعرض هؤلاء الأفراد للمضايقات ويواجهون مخاوف تتعلق بالسلامة، مما يعيق قدرتهم على الوصول إلى الخدمات الأساسية. بالإضافة إلى ذلك ، أشار المستجيبون إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة معرضون لخطر العنف ، بما في ذلك العنف ضد النساء والفتيات أو الاستغلال أو سوء المعاملة. يؤثر نقص الوعي المجتمعي ودعم البنية التحتية بشدة على نوعية حياتهم.

المجموعات الاجتماعية ومخاوف السلامة

وكثيرا ما تتعرض سلامة الأشخاص ذوي الإعاقة في مجتمعاتهم للخطر. أفاد العديد من الأفراد أن المجتمع غير آمن للأشخاص ذوي الإعاقة بسبب التنمر والمضايقة وغياب البنية التحتية والمرافق الخاصة المصممة خصيصا لاحتياجاتهم. التمييز وسوء المعاملة متفشيان، وهناك نقص ملحوظ في القوانين الفعالة أو الدعم من الحكومة لحماية هذه الفئة الضعيفة. وأشار غالبية المستجيبين إلى عدم تلبية الاحتياجات الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة، مثل الكراسي والمقاعد الخاصة، وعدم وجود أماكن أو مرافق آمنة مخصصة لهم. تساهم المخاوف المتعلقة بالسلامة، إلى جانب الجهل المجتمعي، في بيئة معادية للأشخاص ذوي الإعاقة.

الضعف الاقتصادي والحصول على الدخل

الأشخاص ذوو الإعاقة هم من بين أكثر الفئات تضررا من حيث الوصول إلى موارد الدخل. غالبا ما تكافح هذه العائلات للعثور على عمل والحفاظ على سبل العيش بسبب التمييز المجتمعي وعدم إمكانية الوصول المادي إلى أماكن العمل. ويزيد الافتقار إلى الفرص المدرة للدخل

من مصاعبهم الاقتصادية، مما يجعل من الصعب تلبية الاحتياجات الأساسية والحصول على الخدمات. ويزيد الضعف الاقتصادي من تهميش هؤلاء الأفراد، ويحد من قدرتهم على عيش حياة كريمة ومستقلة.

الاستنتاجات

تسلط بيانات مراقبة حماية في العراق الصادرة عن لجنة الإنقاذ الدولية في الفترة من تشرين الأول 2023 إلى آذار 2024 الضوء على التحديات المتعددة الأوجه والمتطورة التي يواجهها النازحون والعائدون والمجتمعات المضيفة في العراق. وتشمل القضايا الرئيسية التي تم تحديدها الحواجز التي تحول دون الحصول على الخدمات الأساسية، والمساعدة القانونية، والتعليم؛ زيادة مواطن الضعف بسبب المخاوف الأمنية، وعمالة الأطفال، وزواج الأطفال؛ والآثار العميقة لتغير المناخ.

القيود المالية ونقص البنية التحتية والعقبات الهيكلية تعيق بشكل كبير الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والمأوى والوثائق القانونية. وتكشف ديناميكيات النزوح عن تفاعل معقد بين العوامل التي تؤثر على العودة الطوعية وإحجام النازحين داخليا عن العودة إلى مناطقهم الاصلية. يتميز المشهد القانوني بنقص واسع النطاق في الوثائق وحواجز كبيرة أمام الحصول على المساعدة القانونية. تواجه الفئات الضعيفة، ولا سيما الأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة، مخاوف شديدة تتعلق بالحماية، بما في ذلك الاستغلال وسوء المعاملة والتمييز. ولا يزال تغير المناخ يؤدي إلى تفاقم نقاط الضعف هذه، مما يساهم في النزوح وتحديات سبل العيش.

وعلى الرغم من بعض التحسينات، مثل زيادة الوعي وإزالة بعض العقبات المحددة، لا تزال بيئة الحماية العامة محفوفة بالمخاطر. وتؤكد البيانات على الحاجة إلى تدخلات هادفة ومستدامة لمعالجة هذه القضايا الملحة ودعم الفئات الضعيفة من السكان في التوصل إلى حلول دائمة.

شكر وتقدير

إن تقارير مراقبة الحماية الصادرة عن لجنة الإنقاذ الدولية في العراق والتحليلات اللاحقة ممكنة بفضل دعم الجهات المانحة ومشاركة عملائنا.

بتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك ، فإن الآراء ووجهات النظر المعبر عنها هي آراء المؤلف (المؤلفين) فقط ولا تعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي أو عمليات الحماية المدنية والمساعدات الإنسانية الأوروبية (ECHO). لا يمكن تحميل الاتحاد الأوروبي ولا السلطة المانحة المسؤولية عنها.

Co-funded by
the European Union